الأنباء
الاربعاء 31 ديسمبر 2014

من أصل 10000 بلاغ تقدم بها أصحاب أعمال إلى إدارة علاقات العمل خلال عام 2014

الدوسري: إلغاء 8000 بلاغ تغيب يوم الأحد لعدم استكمال إجراءات أصحاب العمل

بشرى شعبان

كشف مدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة جمال الدوسري عن قيام الهيئة يوم الأحد الموافق 2015/1/4 بإلغاء 8000 بلاغ تغيب من أصل 10000 بلاغ كان أصحاب أعمال تقدموا بها إلى إدارة علاقات العمل خلال عام 2014 ولم يقوموا بتقديم النموذج الخاص بالبلاغ إلى وزارة الداخلية.

جمال الدوسري

وقال الدوسري في تصريح صحافي إن الهيئة عقدت اجتماعا مع وزارة الداخلية وتبين أن هناك فرقا بين إحصائية الهيئة والداخلية في أعداد بلاغات التغيب، حيث ظهر أن المسجل في هيئة القوى العاملة 10000 بلاغ تغيب في حين الذي سجل في الداخلية 2000 بلاغ فقط، وبناء على ذلك قامت الهيئة بالإعلان عن أنه خلال 15 يوما إذا لم يقم مقدمو هذه البلاغات بتسجيل النموذج الخاص ببلاغات التغيب في الداخلية ستقوم الهيئة بإلغاء البلاغ وبالتالي على صاحب العمل تسجيل بلاغ جديد.

وعن آلية العمل لبلاغات التغيب كشف الدوسري انها كالتالي:

أولا: على صاحب العمل إخطار تغيب عن العامل لدى الهيئة العامة للقوى العاملة على أن تقل مدته عن 90 يوما لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

ثانيا: يلتزم صاحب العمل من تاريخ استلام كتاب الإبلاغ بالتغيب بمراجعة الإدارة العامة لشؤون الإقامة خلال 15 يوما لاتخاذ إجراءاتها.

ثالثا: على صاحب العمل وخلال 15 يوما اخرى من تاريخ تقدمه لإدارة شؤون الإقامة لإتمام إجراءاته لدى الإدارة العامة للتحقيقات وبدورها تقوم بالإيعاز إلى إدارة شؤون الإقامة لاستكمال إجراءاتها، وفي حال عدم قيام صاحب العمل بهذه الإجراءات يعتبر إبلاغ التغيب كأن لم يكن.

هذا، وأكد الدوسري ان إدارات العمل في كل المحافظات مستمرة في العمل واستقبال طلبات العمل وفق الآلية المعتمدة والمعمول بها للقطاعات المستثناة لحين صدور القرار المنظم والتنفيذي لفتح باب تصاريح العمل للجميع خلال شهر يناير.

أوضح الدوسري ان الهيئة قامت باستدعاء جميع الشركات المنفذة لمشروع جامعة الشدادية بعد تبلغها من وزارة التربية ان بعض الشركات حملت الهيئة مسؤولية التأخير في التنفيذ لنقص العمالة، وبينت لهم الإجراءات المتخذة لصدور تصاريح العمل عبر البوابة الإلكترونية والإجراءات وقد أشادوا بإجراءات الهيئة وتسهيل عمل الشركات، مشيرا إلى عدم تحمل الهيئة أي مسؤولية عن الأخير بعد كل التسهيلات التي قدمتها للشركات.

أكثر من 40 شخصية تعاونية اجتمعوا في "التنسيقية" واعتبروا التمديد للرئيس المعين باطل قانونا

تعاونيون: نطالب بانتخابات عاجلة لاتحاد التعاونيات وفق النظام الأساسي ولا اعتراض على شخص الرئيس الحالي

محمد راتب

دعا عدد من رؤساء الجمعيات التعاونية وزيرة الشؤون ورئيس اتحاد الجمعيات التعاونية إلى إجراء انتخابات الاتحاد بشكل عاجل، مبينين أن التمديد يخالف القانون والنظام الأساسي.

جاء ذلك خلال التجمع التعاوني الذي نظمته اللجنة التنسيقية المطالبة بإجراء انتخابات اتحاد الجمعيات التعاونية لمناقشة تداعيات قرار وزارة الشؤون تعطيل إجراء انتخابات الاتحاد، وعدم الدعوة إليها وعدم التزام الوزارة بتطبيق القانون.

بداية، قال رئيس مجلس إدارة الأندلس والرقعي التعاونية وليد الشمري إن من حق الجمعيات التعاونية ان يكون لها ممثل شرعي عبر اتحاد منتخب، إلا أنه وللأسف لم يؤخذ برغبة التعاونيين في تحقيق هذا الحق، واستمرت وزارة الشؤون في تماديها وضغطها على الجمعيات والحد من صلاحياتها، عبر قيامها بتعيين رئيس للاتحاد، مبينا أننا لسنا ضد شخص الرئيس المعين لكونه تعاونيا وراقيا لأبعد الحدود وشخصية محترمة، ولكننا نطالب بحقنا الذي سنواصل المسيرة لتحقيقه.

وبين أن وزارة الشؤون تسوق حججا لعدم انتخاب رئيس للاتحاد بأن هناك 13 جمعية تعاونية لم تتم حتى اللحظة الدعوة فيها للانتخابات، مشيرا إلى أنه لا يعقل حرمان 43 جمعية من حقوقها، مؤكدا في الوقت ذاته أن الوزارة كانت تسمح خلال السنوات السابقة للمعينين بالمشاركة في انتخابات الاتحاد، فلماذا لا يتم ذلك خلال هذه السنة؟

وأضاف أن الحجج جاهزة دائما فهم يقولون إن السنة المالية على وشك الانتهاء ونحن بانتظارها، مع العلم أن عمومية الاتحاد لم تعقد حتى الآن، ومن مخالفة القانون كما هو معلوم جمع سنتين ماليتين، حيث ينص على وجوب الدعوة للانتخابات بعد انتهاء الميزانية بثلاثة أشهر، لكن الوزارة تكيل بمكيالين، تطبق القانون في أشياء دون أخرى، وما قالته الوزيرة لا يتجاوز الكلام الإنشائي ونحن نؤكد ان التعاونيات تم تهميش دورها وهناك حرب تشنها الوزارة علينا.

حضور كبير من الشخصيات التعاونية في التجمع

جانب من المتحدثين في التجمع

لا مبررات قانونية

وبدوره، تساءل د.أسامة الجهيم من جمعية الشهداء التعاونية عن المبررات القانونية التي اعتمدت عليها الوزيرة في تعيين رئيس للاتحاد، مشيرا إلى أن المادة 24 من القانون تنص على أنه إذا استقال نصف أعضاء مجلس الإدارة فعلى الوزارة أن تعين مديرا معينا لإدارة العاجل من الأمور في الاتحاد إلى أن تتم الدعوة للانتخابات خلال 60 يوما، ويحدد في قرار التعيين موعد الانتخابات «وليس مدة التعيين»، مؤكدا أن القرار الصادر بتعيين رئيس للاتحاد فقد ركنا من أركان القرار الإداري المنصوص عليه في القانون، وهو بالتالي باطل لأنه لم يحدد موعد العمومية والانتخابات.

وأشار إلى أن الوزيرة تقوم بتطبيق القانون في مكان دون آخر، ولم تتضمن المادة 24 جواز التمديد فوق 60 يوما، بالإضافة إلى عدم التزام الوزارة بالنظام الاساسي للجمعيات التعاونية، كون الاتحاد يديره مجلس منتخب، مبينا أنه يجب على القانونيين الموجودين في الوزارة تنبيهها الى عدم جواز التمديد لمدة 4 أشهر، إلا إن كان الهدف من وراء المخالفة فتح ثغرة لإمكانية إلغاء قرارات الوزارة، وهذا التصرف بحد ذاته مرفوض ولا أحد فوق القانون وتم سؤالهم عن الموقف القانوني فلم يجبنا أحد ووصلتنا معلومات أنهم ليسوا مع التمديد لـ 4 أشهر.

وأكد الجهيم أننا لا نستهدف أشخاصا بعينهم وإنما نتحدث عن مخالفات تقع فيها الوزارة، مؤكدا أن التحجج بعدم الدعوة لانتخابات في 13 جمعية واهية ولا أسس قانونية لها، فلها الحق في المشاركة تحت سقف القانون الجديد خصوصا أن فيها مراقبا إداريا وماليا، متسائلا هل يعقل أن ننتظر بعض الجمعيات المحلولة والمعينة حتى تنتهي سنتها المالية في شهر 6 لنقوم بممارسة حقنا الانتخابي؟ ومن يضمن لنا ألا يتم حل جمعيات تعاونية خلال الفترة المقبلة؟

وذكر أنه تم توجيه كتاب للوزيرة نطالب فيه بتفنيد مواد القانون وتقديم الوزارة لحججها، مع تواقيع من رؤساء الجمعيات، كما سيتم توجيه كتاب مماثل للمدير المعين في الاتحاد لإلزامه بفتح باب الترشيح بناء على النظام الأساسي، الذي ينص على أنه إذا كان هناك ثلث أعضاء الاتحاد يرغبون في الانتخاب فعلى المدير المعين أن يلبي الطلب. وكشف عن أنه سيتم تشكيل لجنة تضم ممثلا من كل محافظة للتنسيق شاكرا توقيع 32 جمعية على طلب عقد الجمعية العمومية وهو أكثر من 60٪ من الجمعيات، مبينا أننا لم نستطع التواصل مع الباقي ونعتقد أنهم مع التوجه نحو الانتخابات.

الجهيم: 32 جمعية وقعت طلب عقد الجمعية العمومية و"الشؤون" تجاوزت القوانين

الجلال: توكيل محام على حسابنا الشخصي وتشكيل لجنة لتنسيق الجهود

«الشؤون» تخالف القانون

رئيس جمعية العمرية التعاونية فهد الجدعي شدد على أنه يجب ألا نسكت عن الوضع الحالي، وهو تجاهل مطالب 43 جمعية منتخبة، مشيرا إلى أنه قام بسؤال الوزيرة عن السبب ولكنها أجابت بأشياء غير قانونية أو مقنعة، متهما الوزارة بالتخبط ومخالفة القانون والادعاء بتطبيقه، متمنيا زيادة عدد الجمعيات الموقعة على الطلب إلى أكثر من 32، باعتبار الاتحاد مظلة الجميع وخط الدفاع الاول عن الجمعيات التعاونية، بالإضافة إلى أهمية تشكيل لجنة ووضع خطط وآليات لفتح باب الترشيح في أسرع وقت ممكن.

ومن جهته، ذكر رئيس لجنة المشتريات في جمعية صباح السالم التعاونية أحمد العتيبي أنه لا مستند قانونيا للوزارة في التعيين والتمديد 4 أشهر، ونحن من الجمعيات الـ 13 والمجلس قائم بأعماله، وحسب حكم المحكمة الدستورية فإننا نطبق القانون الجديد ولا مشكلة لدينا.

بعدها تحدث رئيس مجلس إدارة جمعية علي صباح السالم فهد ناصر المعكام فقال إن على اللجنة التي ننوي تشكيلها أن تعمل ولا تتراجع والوزيرة كما نسمع عنها تحارب الفساد ويدها نظيفة، وربما لم تصل لها الصورة بشكل كامل، ونحن هنا نطالب رئيس الاتحاد بالدعوة إلى الانتخابات، مؤكدا انه إذا لم يتم التحرك بسرعة فقد يتم التجديد له مرات أخرى.

توكيل محام

رئيس مجلس إدارة جمعية هدية التعاونية مشعل الجلال طالب باتحاد منتخب وإنهاء التعيين، والتدخل المباشر والحديث مع الوزيرة ورئيس الوزراء في حال عدم الاستجابة، بالإضافة إلى منح التعاونيين حقهم في التعبير عن آرائهم والتصدي للخصخصة، مؤكدا اننا حضرنا لتشكيل لجنة لتوحيد الجهود ونقترح توكيل محام على حسابنا الشخصي للتصدي للمسألة وعدم تحميل الجمعيات التعاونية أية أعباء، ومبينا في الوقت ذاته أنه لا اعتراض على شخص المدير المعين.

وخلال اللقاء تقدم رئيس مجلس إدارة جمعية الصليبية التعاونية إسماعيل الرشيدي باقتراح تضمن وقف منتجات الاتحاد في الجمعيات بعد توجيه إنذار للوزارة والاتحاد، في حين أكد أمين الصندوق في جمعية جابر العلي التعاونية وليد العازمي أنه ليس بيننا وبين رئيس الاتحاد أي شيء فنحن نكن له كل احترام، ولكن يجب أن تشارك الجمعيات كلها، ونتمنى من الوزيرة أن تعيد الاتحاد المنتخب.

قطاع "المالية والإدارية" يعمم تقليص مصاريف الأنشطة

"الشؤون": مهلة لمن أنهيت خدماتهم من الوافدين بعد خدمة 30 سنة لتسوية أوضاعهم

بشرى شعبان

كشفت مصادر مطلعة في وزارة الشؤون عن أن إنهاء خدمات من أمضى ثلاثين عاما في العمل من الوافدين الذين صدرت قرارات في إنهاء عقودهم تتم وفق آلية، إذ يتم تبليغ المنهي عقده في ذلك ويعطى مهلة من 2015/1/1 إلى 2015/6/30 لتسوية أوضاعه وأخذ مستحقاته لاسيما ان هؤلاء الموظفين خدموا الوزارة 30 سنة فهي لن تظلم احدا ولكن القانون يطبق على الجميع وتراعي الوزارة في قرارتها أوضاعهم لذا هناك مهلة ستة شهور لتسوية اوضاعهم.

هذا بينت المصادر ان عددا من مدراء الادارات والمراقبين والذين يكملون الـ 30 عاما في العمل خلال عام 2015 يتوجهون الى وزيرة الشؤون هند الصبيح ذات الايادي البيضاء في كل مكان والتي لا تظلم احدا وتراعي في قرار إحالتهم الى التقاعد ان يستفيدوا من القرار الصادر في مرسوم في مجلس الوزراء وهي ان يستفيدوا من 18 شهرا إضافيا في حال استمروا في العمل الى بداية 2017 متأكدين من حرص الوزيرة على ألا يخسر أي موظف أيا من المميزات المالية.

التقليص من المصروفات على الأنشطة والبرامج

بشرى شعبان

علمت الأنباء من مصادر مطلعة في وزارة الشؤون ان قطاع المالية في الوزارة عمم على كافة قطاعات الوزارة الاختصار من الأنشطة والبرامج التي تكلف مبالغ وغير مدرجة في خطة التنمية، موضحا أن هذا أتى مع خطة عمل الوزارة لتقليص المصروفات وتخفيض الموازنة.

وأشار المصدر إلى أن العديد من الأنشطة لم تشارك فيها الوزارة من باب ترشيد المصروفات وتخفيض الموازنة بما يتماشى مع توجيهات مجلس الوزراء مؤكدا ان أنشطة أبناء قطاع الرعاية الاجتماعية لن يطرأ عليها الكثير من التغييرات.

الصويان: صيد الروبيان حتى أول أغسطس في المياه الدولية وبداية سبتمبر في "الإقليمية"

المشاركون في ندوة اتحاد الصيادين

محمد راتب

أكد رئيس اتحاد الصيادين ظاهر الصويان الاستمرار في المطالبة بحقوق الصيادين المشروعة في صيد الروبيان بالمياه الدولية أسوة بالدول المجاورة، مبينا أن هناك من يسعى لتأخير موسم صيد الروبيان لأغراض خاصة، إلا أنه وبعد تفهم المسؤولين في هيئة الزراعة لمطالب الاتحاد تم السماح بصيد الروبيان في المياه الدولية من اول أغسطس وبالمياه الإقليمية أول سبتمبر حتى 15 يناير. جاء ذلك خلال ندوة نظمها اتحاد الصيادين بالتعاون مع قطاع الثروة السمكية في الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية لمناقشة أهم التحديات التي تواجه الصيادين وذلك في مقر الاتحاد بشرق، وحضر من الهيئة نائب رئيس الهيئة لقطاع الثروة السمكية م.فيصل الحساوي ومدير إدارة الرقابة البحرية مرزوق الهبي والمستشار د.اسامة خليفة ومدير إدارة تنمية الموارد السمكية يوسف نجم، إضافة إلى موظفي القطاع السمكي وأعضاء مجلس إدارة اتحاد الصيادين وأعضاء الجمعية العمومية للاتحاد. وقد أكد جميع المشاركين على التعاون المستمر والقائم بين الهيئة واتحاد الصيادين، وتم استعراض تقارير ودراسات من قبل هيئة الزراعة حول نقص المخزون السمكي، والإشارة إلى نقص الروبيان هذا العام ورغبة قطاع الثروة السمكية في إيقاف الصيد أول يناير، لكن اتحاد الصيادين أوضح وجهة نظره في هذا الشأن وتمسك بحق الصيادين في الاستمرار في الصيد حتى 15 يناير المقبل أسوة بالدول المجاورة وبسبب الالتزامات التي على الصيادين من قبل البنوك والشركات ومكاتب الدلالة.

وقال الصويان: لقد سعينا للمطالبة بدعم الديزل للصيادين للمحافظة على أسعار الأسماك والروبيان وقد طمأنتنا رئيس الهيئة العامة للزراعة نبيلة الخليل بعد اجتماعها مع وزارة المالية ومطالبتها بدعم الديزل للصيادين باستمرار أسعار الديزل 55 فلسا لليتر وعدم زيادته كما كان مقررا بداية يناير المقبل إلى 170 فلسا لليتر.

أشاد في مؤتمر صحافي بدعم اتحاد الجمعيات التعاونية للمزارع الكويتي وتفعيل المادة 20 للقرار الوزاري

الدماك: ملتزمون بتسويق المنتج المحلي لصالح المنتجين والمستهلكين

عوض الدماك وهادي الوطري خلال المؤتمر الصحافي

بشرى شعبان

ثمن رئيس الاتحاد الكويتي للمزارعين عوض الدماك الجهود التي يبذلها رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية علي حسن لوضع آلية محكمة لتطبيق القرار الوزاري الوجيه لوزيرة الشؤون هند الصبيح والخاص بشراء المنتج الكويتي من الخضار والفاكهة من قبل إدارات أسواق الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وحسن عرضه عبر أرفف الجمعيات التعاونية والتي تعتبر أسواقا زاخرة بحركة البيع والشراء أمام جموع المستهلكين تشجيعا للمنتج الوطني وذلك دعما للاقتصاد الوطني وسياسة تنويع مصادر الدخل بالكويت وكذلك لتقديم خضراوات وثمريات طازجة ونضرة وآمنة صحيا تأتي من المزرعة إلى المائدة يوميا. وقال الدماك خلال حديثه في مؤتمر صحافي عقده صباح أمس في مقر اتحاد المزارعين في الشويخ بحضور أمين الصندوق ورئيس لجنة السوق بالاتحاد هادي هاجد الوطري ان رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية علي حسن لا يدخر جهدا من أجل توثيق اتفاق كامل بين اتحاد المزارعين وعشرات الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في البلاد عندما رتب لقاء طيبا بين ممثلي الاتحاد ولجنة تطبيق المادة 20 من القرار الوزاري الخاص بشراء المنتج المحلي وتمثل هذه اللجنة وفق مقررها د.سعد الشبو، 58 جمعية تعاونية حريصة على تنفيذ قرار وزيرة الشؤون، القاضي بوجوب قيام الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بشراء المنتج الوطني وتفضيله على سواه من المستورد في العرض والبيع عبر أسواقها الزاخرة بالحركة ليل نهار في الكويت. وتقدم الدماك بالشكر للوزيرة هند الصبيح ووزير التجارة والصناعة د.عبدالمحسن المدعج اللذين يرجع لهما الفضل بعد الله في اصدار القرار الوجيه، وتعهد بأن يقوم الاتحاد الكويتي للمزارعين بكل ما يلزم من أجل تنفيذه على أرض الواقع لانه قرار يخدم المزارعين المنتجين الذين يمثلهم اتحادهم منذ أكثر من أربعين عاما، شاكرا لكل من شارك من زملائه في الاجتماع معهم في مقر اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في منطقة حولي وعلى رأسهم رئيس جمعية الشهداء محمد الكندري الذي ترأس الاجتماع نيابة عن رئيس الاتحاد علي حسن.

بدوره، أوضح أمين الصندوق ورئيس لجنة السوق بالاتحاد الكويتي للمزارعين هادي الوطري ان الاتحاد مستنفر تماما لتفعيل المادة 20 من القرار الوزاري بشراء المنتج الوطني وتفضيله على غيره في البيع والشراء عبر أسواق الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وحسن عرضه على أرفف هذه الأسواق في أماكن وجيهة ومرموقة لتكون في متناول جميع المستهلكين وبأسعار متهاودة.